

Distr.: General
22 December 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد روزيكا (سلوفاكيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد

المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

14-65326 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/69/417)، و (A/69/417/Corr.1) و (A/69/580)

١ - السيد كاتس (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): عرض تقرير الأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/69/417) و (A/69/417/Corr.1)، فقال إن الأمين العام شرع، عقب موافقة الجمعية على استراتيجية تنفيذ الخطة في قرارها ٢٤٧/٦٨ ألف، في القيام بالأعمال المكلف بها، والتي شملت إنشاء فريق مكرس لإدارة المشروع وإشراك الخدمات الاستشارية المعمارية ووضع موزج تصميم المشروع. وبالتنسيق مع مكتب خدمات الدعم المركزية، قام فريق المشروع بجمع الدروس المستفادة من المشاريع الرأسمالية الأخرى التي تضطلع بها المنظمة، بما في ذلك المخطط العام لتجديد مباني المقر، ودمجها في هذا العمل.

٢ - وأضاف قائلاً إن آليات للرقابة الداخلية قد أنشئت في شكل خطة عمل وبيان تفصيلي بالتكاليف سيتم رصدها مقابل جداول التكاليف والجداول الزمنية القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم مستشار مستقل في إدارة المخاطر بإسداء المشورة بشأن استراتيجية الحد من المخاطر وتعهّد سجل لمخاطر المشروع. وإن خطة تنفيذ المشروع هي التي تحدد الأنشطة والخطوات اللازمة لكفالة الامتثال للأهداف البرنامجية من حيث النطاق والجودة ومعايير التكلفة. وتابع قائلاً إن الأمين العام واصل تطوير هيكل الإدارة والرقابة المقترح من أجل كفالة أن يظل المشروع في حدود الميزانية والجدول الزمني المقررين وأن يفي بمعايير الجودة المطلوبة.

وهذا الهيكل يتألف من لجنة توجيهية مسؤولة عن الرقابة الرفيعة المستوى، ومن مجلس استشاري مسؤول عن إسداء المشورة المستقلة والموضوعية بشأن إدارة المشروع للمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٣ - ومضى يقول إن التقرير أيضا معلومات مستكملة عن تمويل المشاريع؛ فقد قدم البلد المضيف عرضاً رسمياً لمنح قرض من دون فائدة لاستبدال المبنى E وتوفير ضمانات حكومية بخفض سعر الفائدة عن الجزء من القرض المخصص لعملية التجديد. وأشار إلى أن الأمين العام يواصل بحث إمكانات توفير آليات تمويل بديلة بهدف الحد من إجمالي الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء؛ فالشراكات بين القطاع العام لم تعد قيد النظر، إذ تبين أنها غير مجدية. وقال إنه يجري التماس تبرعات من الدول الأعضاء، حيث تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بالفعل بتقديم منحة كبيرة، وسيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين اقتراح بالموافقة على المشروع وتمويله.

٤ - وتابع قائلاً إن الخطوات التي يتعين اتخاذها كأولوية للتمكين من تنفيذ مهام المشروع البالغة الأهمية تشمل استكمال خطة المشروع الرئيسية وتصميمه النظري؛ واستكمال التقييمات المستفيضة للمبنى والموقع؛ ووضع التصميم التفصيلي لاستبدال المبنى E؛ وإنشاء هيكل إدارة المشروع.

٥ - وواصل كلمته بالقول إن الأمين العام عرض في تقريره السابق (A/68/372)، الاحتياجات المقدرة من الموارد البالغة قيمتها ٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري والمخصصة لفريق إدارة المشروع، وموظف الاتصال والخدمات الاستشارية. وقد وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٧/٦٨ ألف، على الموارد اللازمة لعام ٢٠١٤، وأرجأت إلى الدورة الحالية النظر في الموارد اللازمة لعام ٢٠١٥،

التشييد. وفيما يخص الآليات المقترحة للرقابة الداخلية، رحب باسم اللجنة الاستشارية بإدراج مشورة خبيرة مستقلة لكفالة الوفاء بالجدول الزمني وضوابط التكاليف. وتتفق أيضا مع الملاحظة التي أبدتها مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5 (Vol. V))، بشأن أفضل الممارسات المتبعة في تنفيذ المشروع. وفيما يتعلق بمسألة تنقيح المقترح الداعي إلى وضع إطار لإدارة المشروع والإشراف عليه، أكدت اللجنة الاستشارية على ضرورة تجنب أي تعارض محتمل في المصالح ورحبت باقتراح إنشاء لجنة توجيهية في المرحلة الأولية.

٩ - وأردف قائلاً إن اللجنة الاستشارية بعد أن نظرت في المقترح المستكمل المتعلق بإنشاء فريق مكرس لإدارة المشروع، فإنها توصي بإنشاء تسع وظائف مؤقتة إضافية، وليس لديها اعتراض على الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٥، بصرف النظر عن توصية تفيد بتخفيض الموارد المطلوبة للسفر في مهام رسمية بنسبة ٥ في المائة، واستخدام شتى وسائل الاتصالات كبديل للسفر.

١٠ - وفيما يتعلق بتمويل المشروع، رحب باسم اللجنة الاستشارية بعرض رسمي من الحكومة السويسرية بتقديم حزمة قروض تشمل قرضا للتشييد، يسد على مدى ٣٠ سنة، بسعر ٥٠ سنة، وقرضا للتجديد، يسد على مدى ٣٠ سنة، بسعر فائدة ثابت. وقال إن هذه الحزمة تشكل مساهمة قيمة في تنفيذ أحد أكبر المشاريع الرأسمالية للأمم المتحدة. وأشار باسم اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٧/٦٨ ألف، طلبت إلى الأمين العام أن يواصل بحث إمكانات توفير آليات تمويل بديلة تشمل وضع سياسة لتلقي التبرعات بهدف تخفيض إجمالي الأرصدة المقررة على الدول الأعضاء. وذكر بتأكيد الجمعية العامة أيضا في قرارها

المقدرة بمبلغ ٤٠٠ ٢٨٣ ٢٦ فرنك سويسري. وهذه الموارد مطلوبة للفريق المكرس لإدارة المشروع، والذي ينص الاقتراح المستكمل المتعلق به على إنشاء ثلاث وظائف مؤقتة إضافية وست وظائف لخبراء تنفيذيين، وخفض بمقدار أربع وظائف سيتولى خبراء استشاريون أداء المهام المرتبطة بها.

٦ - وأتبع ذلك بالقول إن الخطوات المقبلة البالغة الأهمية المتعلقة بالمشروع تشتمل على الأنشطة المطلوبة للوفاء بجدوله الزمني، حيث من المقرر أن يبدأ التشييد في أوائل عام ٢٠١٧. وخلص إلى أن من شأن تأجيل اتخاذ قرار بشأن هذه الخطوات وما يتصل بها من احتياجات من الموارد أن يؤدي إلى تسريح الشركات الاستشارية الحالية ومن ثم إعادة العمل في وقت لاحق، الأمر الذي قد يؤدي إلى تأخر المشروع وتكبد تكاليف إضافية. وبالتالي فقد طلب إلى الجمعية العامة أن توافق على التمويل اللازم في الجزء الحالي من الدورة لكي يمكن مواصلة الأنشطة البالغة الأهمية دون انقطاع بدءا من مطلع عام ٢٠١٥.

٧ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/69/580)، فقال إن اللجنة الاستشارية لاحظت أن الأمين العام استحدث آليات جديدة ونقح مقترحاته السابقة بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وأشار أيضا إلى أن مقترحات التمويل التي قدمها تستند إلى تقديرات سابقة لتكاليف المشروع؛ ومن المقرر أن تقدم تقديرات التكلفة المنقحة في الجزء الرئيسي من الدورة السبعين للجمعية العامة.

٨ - وأوضح يقول إن اللجنة الاستشارية لاحظت التقدم المحرز في الأنشطة السابقة للتصميم، لذا فإنها توصي بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم مقترحه النهائي في ما يتعلق بالتدابير الرامية إلى تسريع البدء في أعمال

- الوقت نفسه أيضا بالجهود التي يبذلها البلد المضيف لكفالة تنفيذ الخطة.
- ١٤ - وأعربت عن الأمل في أن يكتمل المخطط العام لتجديد مباني المقر بحلول نهاية عام ٢٠١٦ لكي يتسنى بدء مرحلة التشييد من الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في عام ٢٠١٧ على النحو المقرر، ولكي لا ينفذ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٤٧ ألف، اثنان من مشاريع التشييد الكبرى في آن واحد، ويكون للجمعية العامة متسع من الوقت للنظر في جميع جوانب الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث قبل اتخاذ قرار نهائي. ولاحظت أنه خلافا للمخطط العام لتجديد مباني المقر، حيث تمكن أعضاء اللجنة من أن يشهدوا على الأرض الظروف التي كان عليها مجمع المقر قبل تجديده ويرصدوا التقدم المحرز، فإن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث ستنفذ في جنيف، وبالتالي فإن اللجنة ستعتمد على الأمانة العامة في تقديم معلومات مفصلة يمكن بها تصور المشروع نظريا. واحتتمت كلمتها بالقول إن المجموعة إذ تدرك رؤية الأمين العام بأن يظل مكتب الأمم المتحدة في جنيف مركز عمل مهم للمنظمة، ولذا فإنها ستشارك بشكل بناء في المداولات بشأن هذا البند الهام.
- ١٥ - السيد بريسوتي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للعضوية: ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا وصربيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب: البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، فقال إن تقرير الأمين العام (A/69/417) و (A/69/417/Corr.1) يمثل خطوة هامة نحو تجديد قصر الأمم وأعرب عن امتنانه لحكومة سويسرا على تقديم حزمة قروض لدعم المشروع.
- ٢٤٣/٦٤، بأن الأمم المتحدة منظمة لا تستهدف الربح. وفي الختام أعرب باسم اللجنة الاستشارية عن أمله بأن يأخذ الأمين العام تلك القرارات في الاعتبار أثناء بحثه في إمكانات توفير آليات تمويل بديلة، وأن يقدم مزيدا من المعلومات في تقريره المرحلي المقبل.
- ١١ - السيدة ريوس ريكينا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة أحاطت علما مع الارتياح بالتقدم المحرز بشأن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وهو أمر بالغ الأهمية في معالجة مسائل الصحة والسلامة في قصر الأمم وسهولة استخدامه والوصول إليه. وقالت إن اختيار فريق إدارة المشروع والشركة المعمارية وإنشاء آليات للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر خطوات جديدة بالترحيب.
- ١٢ - وأضافت قائلة إن مجلس مراجعي الحسابات قد علق في تقريره الأخير على المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/69/5 (Vol. V)) بشأن عدم وجود آلية لتطبيق الدروس المستفادة على إدارة المشاريع العامة الرأسمالية في الأمم المتحدة، ولذا فمن الجدير بالذكر خصوصا إدراج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المجمعة باعتبارها أحد الأنشطة السابقة لتصميم الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وأشارت إلى تعليقات اللجنة الاستشارية في تقريرها عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/69/529) على أهمية كفاءة إدارة مستقلة للمشروع لجميع المشاريع الهامة المقبلة، فقالت إن المجموعة ستتابع عن كثب إنشاء آليات قوية للرقابة الداخلية وإطار لإدارة المشروع والإشراف عليه.
- ١٣ - ولاحظت مع التقدير عرض الحكومة السويسرية بتقديم القرض؛ فقالت إن المجموعة ستنتظر في شروط العرض وطرائقه، بهدف البحث عن أيسر الشروط للمنظمة وتقرر في

١٩ - السيد زيندر (سويسرا): تكلم أيضا باسم ليختنشتاين، فقال إن التجديد يكتسي أهمية بالغة في كفالة أن يلي قصر الأمم احتياجات أمم متحدة عصرية وفعالة. ورحب بالتقدم المحرز في المشروع وبإدراج أفضل الممارسات في التخطيط، ولا سيما الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٢٠ - وأعرب عن تأييد الوفدين اللذين يتحدث باسمهما طلب الأمين العام للموارد اللازمة بغية إتمام تخطيط المشروع عموما في عام ٢٠١٥، موضحا أن من شأن الموافقة على هذه الموارد أن تتيح تسريع وتيرة الأعمال التحضيرية التي بدأت في عام ٢٠١٤ وتقديم تفاصيل الخطة إلى الجمعية في دورتها السبعين.

٢١ - وأضاف قائلا إن مسؤولية سويسرا بوصفها البلد المضيف تتجاوز نطاق دورها كدولة عضو. وبالتالي، فقد تبرعت حكومته، في عام ٢٠١١، بمبلغ ٥٠ مليون فرنك سويسري لتنفيذ تدابير الاقتصاد في استهلاك الطاقة في قصر الأمم. وقد أُنجز ذلك العمل في عام ٢٠١٣، في الوقت المناسب وفي حدود الميزانية المكرسة له. وأردف يقول إن حكومة بلده ردت أيضا بشكل إيجابي على طلب الجمعية العامة بمنح قروض تفضيلية وردت تفاصيلها في تقرير الأمين العام. ومن ثم فإن سويسرا تقدم دعمها الكامل للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وهي ملتزمة بإنجاحها. وفي الختام توقع أيضا باسم وفده أن تتحمل الدول الأعضاء مسؤولياتها باعتبارها صاحبة قصر الأمم، وأن تواصل دعم المشروع.

٢٢ - السيد خاليزوف (الاتحاد الروسي): قال إن هناك عدة جوانب في الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تحتاج إلى مزيد من التوضيح، وأعرب عن ثقته بأن تزود الأمانة العامة الدول الأعضاء بالمعلومات التي تطلبها من أجل اتخاذ قرار نهائي في هذه المسألة. وخص بالذكر الحاجة إلى التفاصيل

١٦ - وأضاف قائلا إن التكاليف المقدرة الحالية، حسبما يُفهم، ليست نهائية، ولذا فإنه ينبغي تعديل الاحتياجات من الموارد وفقا لذلك. فأوضح أن إجمالي الاحتياجات التقديرية قد ازداد بمبلغ قدره ٢١٩ مليون فرنك سويسري منذ إنجاز الدراسة الهندسية والمعمارية النظرية في عام ٢٠١١. وبالتالي، ينبغي للأمين العام أن يقوم بتنقيح التقديرات التفصيلية للتكاليف وتقديمها من جديد في الدورة السبعين لكفالة أن تكون الاحتياجات المقترحة قائمة على الاحتياجات الفعلية. وينبغي للأمانة العامة أيضا أن تبحث إلى أقصى حد ممكن إمكانات توفير آليات تمويل بديلة من أجل الحد من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء في المستقبل.

١٧ - ومضى يقول إنه ينبغي إنشاء آليات قوية للرقابة الداخلية والخارجية لمنع زيادة التكاليف في المستقبل وكفالة البدء في تنفيذ المشروع بسلاسة. وستحتاج هذه الآليات للخبرة دعما لفريق المشروع وشحذ همته، وتمحيص تكاليف المشروع وجدوله الزمني ونطاقه، وإطلاع الدول الأعضاء على آخر المستجدات بشأن ما يحرز من تقدم. ويجب أيضا تطبيق الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر بشكل صحيح على الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، ولا سيما في مجالات التكاليف المرتبطة بالمشروع، والتمويل في حالات الطوارئ، والتنبؤ بالتكاليف، وإدارة المخاطر، ومهام الفريق المكرس للمشروع.

١٨ - واستطرد قائلا إن استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل وافتراضات التخطيط السليمة القائمة على احتياجات المنظمة في الأجل الطويل فينبغي أن تشكل جزءا من كل مشروع رأسمالي؛ وإن الاتحاد الأوروبي يشجع الأمانة العامة على بحث سبل إدماج تلك الجوانب في تصميم البناء.

المتعلقة بتوزيع المهام في نظام إدارة المشاريع والرامية إلى تعزيز الفعالية والكفاءة وتجنب تعارض المصالح؛ ومستوى التكاليف المرتبطة بالمشروع؛ وإمكانية تأجير الحيز المكتبي للمساعدة على تغطية تكاليف المشروع. وأضاف قائلاً إنه ينبغي تطبيق الخبرات والدروس المستفادة من المشاريع الرأسمالية الكبرى، بما في ذلك المخطط العام لتحديد مبادي المقرر.

٢٣ - ورحب باسم الاتحاد الروسي بعرض الحكومة السويسرية تقديم قروض طويلة الأجل بشروط ميسرة لتمويل أعمال التشييد والتجديد؛ ورأى أن تنظر اللجنة في استخدام هذه القروض تحقيقاً للاستفادة المثلى من التمويل خلال تنفيذ المشروع. وأعرب عن استعداد الوفد أيضاً لمناقشة إنشاء حساب خاص للمشروع، مستطرداً بالقول إن آلية تمويل الحساب ستتطلب مزيداً من التفصيل، وكذلك مخطط التقييم للدول الأعضاء، في حال الموافقة على هذا النهج.

٢٤ - واحتتم قائلاً إن وفده يتفق مع تعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية، بما في ذلك ما يتعلق بالحاجة إلى مواصلة دراسة البدائل المختلفة من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. ويتفق أيضاً مع توصيات اللجنة الاستشارية بشأن احتياجات المشروع من الموارد للفترة الممتدة حتى نهاية عام ٢٠١٥.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠:٤٥.